



تراجمات الحرب الايرانية العراقية وانعكاساتها على وعي الفرد الايراني



رضا الغرابي القزويني

جميع الحقوق محفوظة لمركز رواق بغداد للسياسات العامة ©2022

مركز تفكير يُقدم رؤى وافكار ودراسات وبحوث للنخب والمختصين ومتخذي القرار. تصدر عنه مجلة "الرواق" والتي تعنى بالتركيز على عنوان واحد وتستكتب فيه خيرة الباحثين والكتاب والمختصين. يعمل على تيسير المعرفة لغير المختصين لزيادة وعي وثقافة الجمهور بعيداً عن الاعلام غير المبتني على اساس علمي. يعمل الرواق على ترجمة مقالات وبحوث مهمة ومختارة عن اللغات الانكليزية والفارسية والتركية والفرنسية، لتكون بين يدي الباحث العراقي. ينطلق المركز في اعماله ونتاجه من اهمية التركيز على العمل المعرفي بدلاً عن الايديولوجيا والخلفيات النظرية المشحونة او المتطرفة. يؤمن الرواق باهمية الانفتاح على الكتل السياسية والنخب المعرفية في اصال افكاره وتصوراته ورؤاه في بناء الدولة والمؤسسات العراقية.

يطمح الرواق بان يكون نتاجه اضافة لفهم الواقع العراقي دون تشنج واحكام مسبقة. كما يعمل الرواق على طباعة ونشر بحوث ودراسات الراغبين بعد فحصها وتدقيقها على اساس علمي، وهي لا تعبر بالضرورة عن متبنياته، فالرواق محكوم بالاطر النظرية والعلمية وحسب.

يرحب رواق بغداد بجميع الرؤى والافكار والحلول التي تطرح من قبل اصحاب الاختصاص من الباحثين والمفكرين والكتاب.

www.rewaqbaghdad.org

Legal Note:

Publishing this material has been funded by Rewaq Baghdad Center of Public Policy however, the views expressed in this document do not reflect the Center's official policies nor its opinions.

تم تمويل نشر هذه المادة من قبل مركز رواق بغداد للسياسات العامة. لكن الآراء الواردة في هذه الوثيقة لا تعكس سياسات المركز الرسمية ولا آراءه.

وصل رئيس «مؤسسة الشهيد والمضحين» الإيرانية، ونائب رئيس الجمهورية الإيراني (أمير حسين قاضي زاده هاشمي) العراق يوم الثلاثاء الأول من آذار/ مارس ٢٠٢٢ بدعوةٍ من الجهات الرسمية العراقية، وجرى توقيع اتفاقية تعاون بين تلك المؤسسة ونظيرتها العراقية «مؤسسة الشهداء».

وبعد عودة "قاضي زاده هاشمي" إلى إيران من زيارة استمرت ثلاثة أيام التقى خلالها الرئيس برهم صالح ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، أثارت الاتفاقيةُ ضجيجاً في بعض الوسائل الإعلام الإيرانية، واشتعلت الأزمة بعد بيان أصدرته الجمعيةُ تحمل عنوان «جمعية مضحيّ الدفاع المقدّس» [جمعية ايثارگران دفاع مقدس] (مصطلح الدفاع المقدس يطلق في إيران على الحرب العراقية الإيرانية) وذلك في الثاني من آذار/ مارس، أي بعد يوم من وصول الوفد الإيراني إلى العراق.

البيان انتقد بعبارات شديدة زيارة "قاضي زاده هاشمي" إلى العراق وتوقيع الاتفاقية مع مؤسسة الشهداء العراقية، وعدّ الزيارة إهانةً واستخفافاً بدفاع الشعب الإيراني خلال السنوات الثمانية للحرب، إذ اعتبروها محاولة لقلب وتغيير مكان الشهيد والقاتل. وقد انتقد البيان أيضاً خدمات مؤسسة الشهيد الإيرانية، حيث وُجّه سؤال لـ"قاضي زاده هاشمي" بهذه العبارات: «ما هو جواب مسؤولي مؤسسة الشهيد وعلى رأسهم السيد قاضي زاده للمحاربين القدامى والجرحى وأبناء الشهداء؟ هؤلاء لا يستطيعون ترتيب شؤون وقضايا المضحين وجرحى الحرب؟ فكيف يعلنون استعدادهم لمساعدة الشهداء العراقيين (قتلة أبناء الشعب الإيراني)؟ إلى أين

أتم ذاهبون؟ يبدو أن السيد "قاضي زاده" يتصرف لوحده وكأنه دولة مستقلة ويقوم بتسمية المعتدين والقَتلى العراقيين الذين تسميهم الحكومة العراقية بالشهداء».

وبعد "إدانة التصرف السخيف لقاضي زاده هاشمي" - على حدّ تعبير البيان- طالبَ البيان رئيسَ الجمهورية بعزله من منصبه. لم يحمل التوقيع في نهاية البيان اسم أي شخص، لكنه حمل عنوان «عَدُدٌ من المحاربين القدامى في جمعية أصدقاء الجبهة وجمعية الماس اللامعة»؛ والملفت هو الأخطاء الإملائية الكثيرة التي رافقت البيان!

إنَّ إصدار هذا البيان من قبل جهةٍ مجهولة تحمل اسم جمعية مضحيّ الدفاع المقدّس (التي تأسست في عام ٢٠١٥)، التي لا تملك سوى مدوّنة بسيطة على الإنترنت ولم ينشر فيها مطلب جديد منذ سنة تقريباً - بل حتّى البيان لم يُنشر في مدونة الجمعية - كان بداية حرب إعلامية على رئيس مؤسسة الشهيد الإيرانية ونائب رئيس الجمهورية ذي التوجهات الأصولية من قبل بعض الصحف والمواقع الإصلاحية التي نشرت البيان. الملفت للانتباه هو أن البيان لم يُنشر في مدوّنة الجمعية، بل نُشرَ بعد ثلاثة أيام من الإصدار على موقع إيران ووتش (ديده بان إيران) الإصلاحية، وبعد ذلك صدر في عدد من الصحف والمواقع الإصلاحية مثل (آرمان ملي) و(خبر أونلاين) و(إيلنا) و(عصر إيران). جميع هذه المواقع قامت بهجوم لاذع على معاون "إبراهيم رئيسي" وطالبوه بالإجابة عن حقيقة الاتفاقية.

جريدة (آرمان ملي) الإصلاحية نشرت في ٦ آذار/ مارس وفي صفحتها الأولى تقريراً حول الاتفاقية الموقعة وقد عنونت التقرير بهذه العبارة: «يجب عزل قاضي زاده هاشمي»، استناداً إلى البيان الصادر عن جمعية

المضحين. التقرير تطرّق إلى تصريحات المساعد الخاص لرئيس مؤسسة الشهيد الإيرانية "كاميار ثقفى" حول الفئات التي تضمّها مؤسسة الشهداء العراقية وعدم شمول ضحايا الحرب العراقية الإيرانية، وبعد ذلك نشرت بيان جمعية المضحين.

أما في موقف متشدد قام موقع "عصر إيران" بنشر تقرير في ٧ آذار/ مارس تحت عنوان «نتمنى أن تكون كذبة؛ خدمات ستقدمها إيران للقتلى العراقيين في الحرب العراقية الإيرانية»، وقد ورد في التقرير هذه العبارة: «الاتفاق حتى إذا شمل عائلة عراقية خسرت فرداً في الحرب مع إيران، يعد أكثر اتفافية في التاريخ جلبت العار للشعب الإيراني!». وقد شكك هذا الموقع في الأعداد التي ذكرها موقع تابع للحكومة الإيرانية نقلاً عن مؤسسة الشهداء العراقية التي تقول أنها تضمّ عوائل ٣٥٠ ألف شهيد، وتساءل: «حتى إذا قبلنا هذا الادعاء بأن مؤسسة الشهداء العراقية تضم في الأغلب، ضحايا داعش ونظام صدام، فيعني هناك أقلية كانوا في الحرب مع إيران، والآن سيحصلون على خدمات من حكومتنا. علينا أن نتساءل، كم عراقي قُتل على يد داعش وصدام حتى بلغت أعداد المشمولين برعاية مؤسسة الشهداء العراقية إلى ٣٥٠ ألف؟»

موقع عصر إيران لم يقتنع بالإيضاحات المقدمة من قبل المسؤولين في مؤسسة الشهيد الإيرانية حول عدم شمول قتلى الحرب العراقية الإيرانية بالخدمات المقدمة من قبل مؤسسة الشهداء العراقية، بل طالب البرلمان الإيراني بالتحقيق في الموضوع كما طالب الرئيس الإيراني بمخاطبة نائبه حول توقيع هذه الاتفاقية!

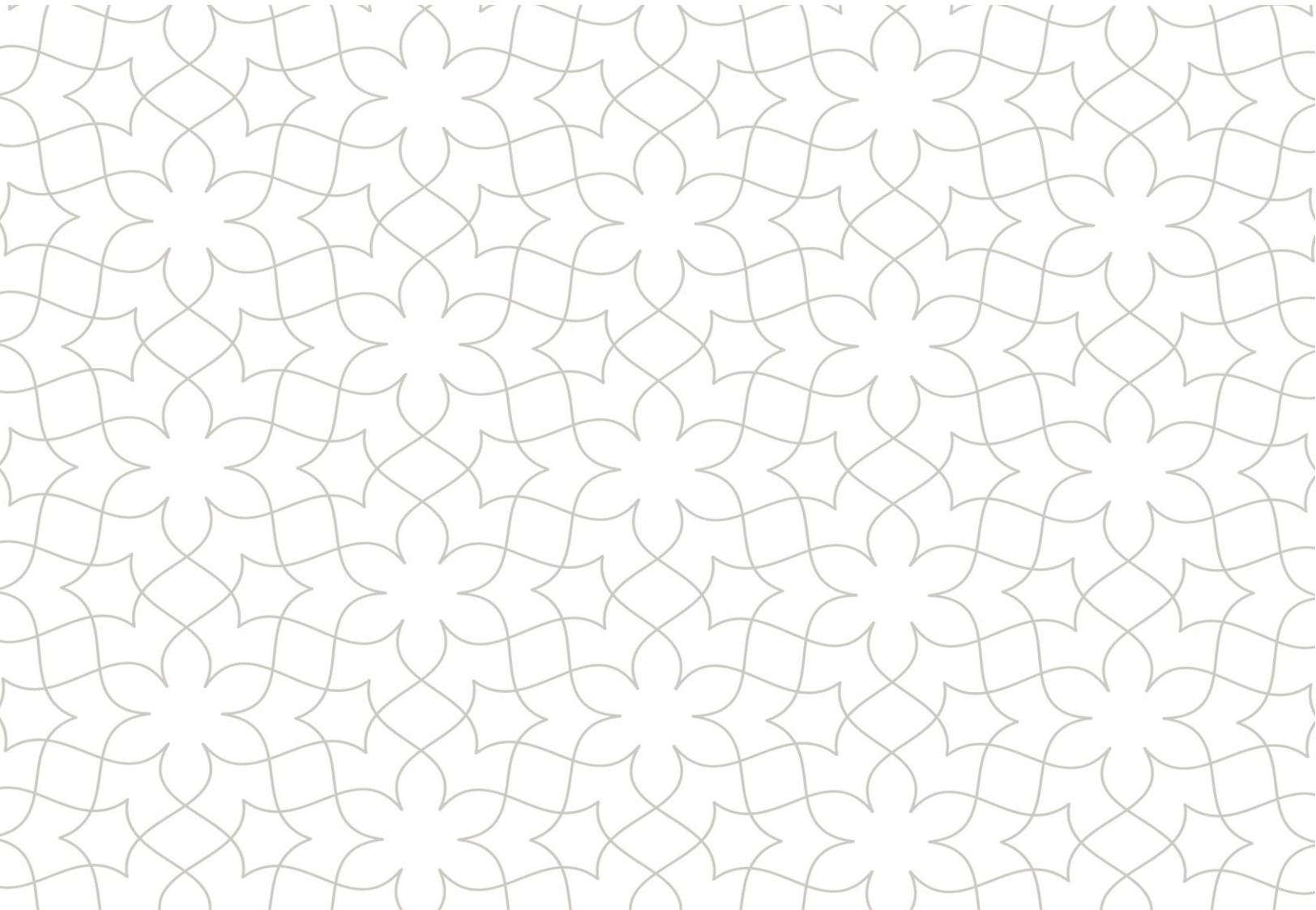
حتى موقع قناة «إيران إنترنشنال» الإيرانية المعارضة التي تبثّ برامجها من المملكة المتحدة نشرت خبراً في ١١ آذار/ مارس حول تأسيس «اتحاد مؤسسات الشهيد لدول محور المقاومة» وتحدثت عن انتقادات حول

الاتفاقية الموقعة الأخيرة ونشرت تصريحات لمنتقدي الاتفاقية الذين ادعوا أن مؤسسة الشهيد العراقية تضم ضحايا الحرب العراقية الإيرانية دون الإشارة إلى عدم صحة ذلك الادعاء.

أما في المقابل، قامت بعض المواقع الأصولية مثل "تسنيم" ووكالة "فارس" ووكالة الأنباء الإيرانية الرسمية، إيرنا، بدعم قاضي زادة والاتفاقية الموقعة مؤكدة على نشر المادة الأولى من النظام الداخلي لمؤسسة الشهيد العراقية التي تنص على الفئات التي تضمها المؤسسة دون ضحايا الحرب العراقية الإيرانية.

وقد نشر موقع "دانشجو" (الطالب SNN) تغريدة لمدير مكتب الإذاعة والتلفزيون الإيراني السابق في العراق "حسن شمشادي" الذي انتقد فيها الهجمات الأخيرة على رئيس مؤسسة الشهيد الإيرانية وقدم توضيحات عن طبيعة عمل مؤسسة الشهداء العراقية والفئات التي تضمها.

الهجمة على رئيس مؤسسة الشهيد الإيرانية "قاضي زادة هاشمي" لم تستمر لأنها لم تأخذ الصدى في الرأي العام، كما أن الإجابات التي قدمت من قبل مسؤولين إيرانيين حول تكذيب الادعاءات التي قالت أن مؤسسة الشهداء العراقية ترعى ضحايا الحرب العراقية الإيرانية كانت مؤثرة في ذلك، لكن المراقب للشأن الإيراني يعرف تماماً أن مثل هذه الهجمات الإعلامية الهدف منها التسقيط السياسي والنيل من حكومة الرئيس "إبراهيم رئيسي" من قبل خصومه الإصلاحيين الذين نالوا هزيمة فادحة في الانتخابات الرئاسية. كما أن مثل هذا الهجوم على اتفاقية ثنائية بين العراق وإيران، وموضوع حساس مثل الحرب العراقية الإيرانية من شأنه أن يثير بعض الكراهية بين الجارين نتيجة الحرب السياسية والإعلامية بين الخصوم الداخليين في إيران.



R

